

Distr.
LIMITED

TD/B/RBP/L.58
26 November 1992
ARABIC
Original : ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات

التجارية التقييدية

الدورة الحادية عشرة

جنيف ، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢

البند ٨ من جدول الأعمال

مشروع تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية عن دورته الحادية عشرة

المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف ،

في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢

المقرر: السيد دونالد بارتريدج (كندا)

المحتويات

<u>المفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
٢	١ - ١٠	مقدمة
		الاول - استعراض أعمال مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الاطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية والخبرة الناجمة عن تطبيقها وتنفيذها (البند ٣ من جدول الأعمال)
		الانشطة المتعلقة بأحكام محددة في المجموعة (البند ٤ من جدول الأعمال)
		برنامج العمل المتعلق بالممارسات التجارية التقييدية (البند ٥ من جدول الأعمال)
٥	١١ - ٢١	

مقدمة

١ - عقد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية دورته الحادية عشرة في قصر الأمم بجنيف في الفترة من ٢٢ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ .

٢ - وعقد الفريق أثناء الدورة ... جلسة عامة و... جلسة غير رسمية .

البيانات الافتتاحية

٣ - أشاد السيد غونزالو سانتوس (الغلبين) لدى انتخابه رئيساً ، باتساع نطاق مشاركة الخبراء من العواصم . ولاحظ أن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية والتابع للأونكتاد ، بوصفه المحفل العالمي الوحيد لمعالجة سياسات المنافسة الوطنية والدولية ، يجتذب ممثلين من العواصم في جميع الاقاليم . وخلال السنوات القليلة الماضية ، ما برح عدد متزايد باطراد من البلدان النامية التي هي في طور عملية التمنيع يضع إطاراً تنظيمياً للمنافسة لديه ، واضعاً في اعتباره ما أنجز في الأونكتاد من أعمال في هذا الشأن . وأوضح أن حضور الدورة الراهنة على مستوى رفيع يعكس ما تبديه الاقتصادات التي كانت سابقاً مخططة مركزياً والآن في الخمسة من اهتمام بالسوق في المحادثات الجارية المتعددة الأطراف بشأن التجربة في مجال إنفاذ سياسة المنافسة .

٤ - وأشار نائب الأمين العام للأونكتاد إلى أن التزام كرتاخينا المعتمد في الدورة الثامنة للمؤتمر قد أكد على أهمية تعزيز السياسات الوطنية والدولية والتعاون المتعدد الأطراف من أجل التكيف مع ما يحدث في العالم من تغيرات سياسية واقتصادية عميقة . وتعزيزاً لقدرات الأونكتاد على التصدي للمشاكل الاقتصادية والإنمائية للدول الأعضاء ، قرر المؤتمر إصلاح آلية الأونكتاد وأساليب عمله . وقال إن المجتمع الدولي ، بإبقائه في الأونكتاد الشامن على فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية كجزء لا يتجزأ من التركيبة المؤسسية الجديدة ، قد أقر ضمناً بقيمة هذه الهيئة وقدرتها على الإسهام في جهود الأونكتاد الشاملة في التصدي للقضايا الاقتصادية والإنمائية للتسعينات . وفي مجال المنافسة ، تقرر في التزام كرتاخينا (الفقرة ١٤٧) أن "يقوم الأونكتاد ، عن طريق فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية ، بمتابعة أعماله فيما يتعلق بسياسات وقواعد مكافحة الممارسات التجارية التقييدية لكي يشجع المنافسة ، ويشجع الاداء السليم للأسواق والتوزيع الكفء للموارد ، وتحقيق تحرير أوسع للتجارة الدولية" ، وأنه ينبغي بذل الجهود من جانب الحكومات أو السلطات الإقليمية لتنفيذ

أحكام مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية تنفيذاً كاملاً وتطوير التعاون بين السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة ، بما في ذلك السلطات المختصة في التجمعات الإقليمية . كما اتفق المؤتمر في التزام كرتاخينا (الفقرة ١٤٨) على أنه "ينبغي أيضاً لأمانة الأونكتاد والبلدان المتقدمة أن تقدم ، عند الطلب وفي حدود الموارد المتاحة ، للبلدان النامية وغيرها من البلدان ، التعاون التقني في مجال سياسة المنافسة" . وقد أعطت هذه القرارات المزيد من الأهمية لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لاستعراض جميع جوانب المجموعة ، الذي عقد في عام ١٩٩٠ ، وهي تعكس تقارب الآراء تدريجياً بشأن استخدام إشارات السوق وتشجيع مبادرات دوائر الأعمال لتحسين الكفاءة والقدرة على المنافسة ، مع الإقرار بأن الإجراءات الحكومية قد تكون ضرورية لتكميل تشغيل الأسواق أو لتصحيح أوجه القصور في الأسواق .

٥ - ولدى الدورة الراهنة مهام هامة مدرجة في جدول أعمالها . فهي مطالبة أولاً باستعراض أعمال مجموعة المبادئ والقواعد والخبرة الناجمة عنها ، بما في ذلك على وجه الخصوص الخطوات التي اتخذتها الدول على المستويات الوطنية أو الإقليمية للوفاء بالتزامها بالمجموعة . وثانياً ، شمة دراستان رئيسيتان معروضتان على الفريق بشأن الممارسات التجارية التقييدية ، هما: (أ) النص المنقح لدراسة الأمانة عن "تركيز القوة السوقية عن طريق الاندماجات والاستيلاءات والمشاريع المشتركة وسائر وجوه احتياز السيطرة ، وآثاره على الأسواق الدولية ، لا سيما أسواق البلدان النامية" (TD/B/RBP/80/Rev.1) - التي طُلب إلى الأمانة أن تضعها في صيغتها النهائية ، آخذة في اعتبارها تعليقات الدول الأعضاء على النص الأول ، (ب) والموجز المشروح لدراسة ممكنة عن "القضايا المتعلقة بسياسة المنافسة والمتعلقة بالتمنيع في البلدان النامية" ، الذي يرد في الجزء الأول من الوثيقة TD/B/RBP/90 .

٦ - وثالثاً ، ربما رغب فريق الخبراء في إيلاء اهتمام للقضايا الهامة المتعلقة بتبادل المعلومات والمشاورات في مجال الممارسات التجارية التقييدية . وتشجيعاً للمشاورات الثنائية أو المتعددة الأطراف ، أعدت الأمانة ، لنظر الفريق ، وثيقة تحوي قائمة مرجعية إرشادية منقحة بطلبات الحصول على معلومات ، فضلاً عن بيان بالخطوات الممكنة التي قد تود البلدان اتباعها في الإعداد لقضية ما ، وفي طلبها إجراء مشاورات (TD/B/RBP/78) . وتشمل الوثيقة دليلاً مستكملاً إلى سلطات مكافحة الممارسات التجارية التقييدية ، يستهدف تشجيع المبادلات بين سلطات المنافسة ، وسوف تقوم الأمانة باستكمال بياناته باستمرار .

٧ - وفي هذا الصدد ، قال إنه ، وفقاً للممارسة المتبعة في كل دورة من دورات الفريق ، من المقرر إجراء مشاورات متعددة الأطراف في الدورة الراهنة بشأن

موضوعين ، هما: (١) المسائل المتعلقة برفع الضوابط التنظيمية ، بما في ذلك وضع ضوابط تنظيمية مناسبة للاحتكارات الطبيعية ؛ (ب) وحقوق المدعى عليهم في التحقيقات والدعاوى المتعلقة بالمنافسة .

٨ - رابعاً ، أمام الفريق مقترحات بمسودة جديدة للقانون النموذجي المتعلق بالممارسات التجارية التقييدية ، في ضوء تعليقات قدمتھا الدول الاعضاء أثناء الدورة العاشرة وبمعدھا (TD/B/RBP/81/Rev.1) فضلا عن اعداد طبعة جديدة من الدليل المتعلق بالتشريعات في مجال الممارسات التجارية التقييدية (TD/B/RBP/87 و Add.1) .

٩ - خامساً ، كان أمام الفريق أيضاً ، في الجزء الثاني من الوثيقة TD/B/RBP/90 تقرير مرحلي عن أنشطة الأونكتاد للمساعدة التقنية في مجال سياسة المنافسة .

١٠ - وأخيراً وليس آخراً ، ينتظر من الفريق أن يوجه أمانة الأونكتاد بشأن برنامج العمل المتعلق بالممارسات التجارية التقييدية . وجرى التأكيد على تنفيذ هذه المجموعة ، ولا سيما في تشجيع البلدان كافة على اعتماد تشريع منافسة . ولهذا الغرض ، ينبغي وضع الصيغة النهائية لقانون نموذجي حديث عملي في أقرب وقت ممكن ؛ وينبغي تعزيز خدمات المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية والتدريبية للأونكتاد ؛ وزيادة التعاون مع منظمات أخرى مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . وأعرب عن تقديره للدعم الممتاز الذي يتلقاه الأونكتاد من كثير من بلدان المنظمة المذكورة في مجال التعاون التقني ؛ وقال إن هذا الدعم جوهري نظراً للمهمة الضخمة التي تنتظر الفريق . وأضاف أن التقارب المتزايد بين الآراء بشأن ضرورة اعتماد سياسات منافسة وطنية ينبغي أن يفضي إلى تنسيق هذه الآراء فيما يتعلق بموقع قواعد المنافسة في نظام التجارة المتعددة الأطراف الآخذ في التطور . وأكد ضرورة هذا الهدف من أجل التجسيد الكامل لتوصية التزام كرتاخينا التي أورد ذكرها ، ولا سيما ضرورة أن "يشجع المنافسة ، ويشجع الأداء السليم للأسواق والتوزيع الكفؤ للموارد ، وتحقيق تحرير أوسع للتجارة الدولية" . كما دعت تلك التوصية إلى تضمين أعمال الأونكتاد بشأن الممارسات التجارية التقييدية السلع والخدمات على السواء . وفيما يتعلق بالخدمات ، قال إن اللجنة الدائمة المنشأة حديثاً المعنية بتطوير قطاعات الخدمات: تعزيز قطاعات الخدمات التنافسية في البلدان النامية ، مطلوب منها ، في اختصاصاتها ، مراعاة العمل الذي يظطلع به فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية . كما أن الفريق المخصص للخبرات المقارنة في مجال الخدمة ، الذي أنشئ حديثاً ، والذي سيجتمع في الأسبوع القادم ، مطلوب منه في اختصاصاته أن ينسق مع أعمال هيئات الأونكتاد الأخرى .

الفصل الاول

استعراض أعمال مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة
المتفق عليها اتفاقا متعدد الاطراف من أجل مكافحة
الممارسات التجارية التقييدية والخبرة الناجمة
عن تطبيقها وتنفيذها
(البند ٣ من جدول الاعمال)

- الأنشطة المتمثلة بأحكام محددة في المجموعة:
- (أ) الدراسات المتعلقة بالممارسات التجارية
التقييدية المتمثلة بأحكام مجموعة المبادئ
والقواعد ؛
- (ب) المعلومات والمشاورات المتعلقة بالممارسات
التجارية التقييدية ؛
- (ج) القانون النموذجي أو القوانين النموذجية
لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية
والدليل المتعلق بتشريعات الممارسات
التجارية التقييدية ؛
- (د) برامج المساعدة التقنية والبرامج
الاستشارية والتدريبية المتعلقة بالممارسات
التجارية التقييدية
(البند ٤ من جدول الاعمال)

برنامج العمل المتعلق بالممارسات التجارية التقييدية
(البند ٥ من جدول الاعمال)

١١ - وذكر ممثل الصين بأنه على الرغم من الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لا يجري على نحو مناسب تنفيذ مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الاطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية التي اعتمدت في عام ١٩٨٠ ، أي منذ أكثر من عقد مضى . وأكد أن على الدول ، ولا سيما البلدان النامية ، التزاما بتنفيذ المجموعة . وبالنظر إلى أن بلده قد قرر إقامة اقتصاد سوقي اشتراكي . فإن الحاجة تدعو إلى من تشريع لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية . لذلك ، تجري حاليا صياغة قانون يرسي المبادئ العامة ويتضمن فصولا موضوعية تغطي ، في جملة أمور ، مكافحة إساءة استخدام مراكز القوة السوقية المهيمنة .

١٢ - وقال إن من المقرر أن يعرض مشروع القانون على الكونغرس الوطني الشعبي في عام ١٩٩٣ للنظر فيه . وإن المواد المرجعية التي استخدمت في عملية صياغة القانون قد شملت وثائق الاونكتاد مثل دليل التشريعات في مجال الممارسات التجارية التقييدية . والقانون النموذجي لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية . وقد التمت المساعدة من الاونكتاد ومن عدة بلدان ، ووجه في هذا الصدد الشكر إلى أمانة الاونكتاد على تنظيم حلقة دراسية في الصين في عام ١٩٩٢ اشترك فيها خبراء من المملكة المتحدة والنرويج وفرنسا . وقال إن من شأن هذه المساعدة أن تسهم كثيراً في إحراز تقدم كبير من أجل تنفيذ مجموعة المبادئ والقواعد في المستقبل وإن الأمر لن يستغني عن مواصلة تقديم مثل هذه المساعدة التقنية .

١٣ - ولاحظ ممثل الأرجنتين أن فريق الخبراء الحكومي الدولي على علم بالقانون الاساسي القائم في بلده فيما يتعلق بالاحتكارات والمنافسة ، فقال إنه سيقصر بيانه على التطورات الأخيرة ذات الصلة بالمنافسة في مجالي حماية المستهلك والخصخصة . وفيما يتعلق بحماية المستهلك ، قال إن مجلس الشيوخ قد وافق مؤخراً على مشروع قانون للدفاع عن المستهلكين وإن نص المشروع قد أرسل إلى أمانة الاونكتاد . وفيما يتعلق بالخصخصة ، أعطى تفاصيل عن الإنجازات الأخيرة التي تحققت في بلده في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وتوفير الطاقة الكهربائية والسكك الحديدية ، وهي القطاعات الثلاثة التي طبقت فيها الأرجنتين بنجاح المنافسة في عملية الخصخصة .

١٤ - وفيما يتعلق بأنشطة الاونكتاد في مجال الممارسات التجارية التقييدية ، قدم الاقتراحين التاليين:

- ١١' إن الفائدة العملية التي يمكن جنيها من القانون النموذجي يمكن أن تتحسن بزيادة تركيز المعلومات التي يتضمنها على الاتجاهات والتطورات الحديثة على المستوى الدولي ؛
- ١٢' أفاد بأن الدراسة المتعلقة بتركيز القوة السوقية مرضية بشكلها الراهن في رأي وفد بلده ، واقترح أن تعد الأمانة دراسة جديدة تتناول قضايا تحرير الأسعار والخصخصة والمنافسة .

١٥ - وقال إن هذه الدراسة يجب أن تجري بالتعاون مع الفريق العامل المخصص للخبرات المقارنة في مجال الخصخصة . وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية ، وجه الشكر إلى الاونكتاد وحكومة ألمانيا على تنظيم حلقة دراسية بشأن الممارسات التجارية التقييدية في الأرجنتين من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ .

١٦ - وأشارت ممثلة الهند إلى الوثيقة TD/B/RBP/90 التي تسترعي الاهتمام إلى الاتجاه القوي في البلدان النامية نحو التحرير وإلغاء الضوابط والتوجه السوقية ،

وتلقي الضوء على المزايا الرئيسية التي يمكن أن ينطوي عليها التحرير ، ألا وهي سرعة وزيادة إشباع حاجات المستهلك ، وحفز نشاط رجال الأعمال ، وزيادة الكفاءة في مجال الاستثمارات وعلى مستوى المؤسسات ، وتحقيق السوق كفاءة أكبر من حيث التخصيم ، وهذا ما لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت المؤسسات محفوزة بالحاجة إلى المنافسة وتلقّت معلومات دقيقة عن حالة الطلب .

١٧ - وقالت إن بلداناً عديدة قد سنت قانوناً للمنافسة للمرة الأولى أو أنها أدخلت تحسينات على تشريعها في هذا الصدد . وإن الهند قد أدخلت في عام ١٩٩١ تعديلات شاملة على قانون المنافسة الهندي وقانون الاحتكارات والممارسات التجارية التقييدية لعام ١٩٦٩ . وإن التعديلات كانت تستهدف تخويل لجنة الاحتكارات والممارسات التجارية التقييدية سلطة أكبر . وأضافت قائلة إن الهند قد حررت إلى حد كبير سياساتها في مجالي الاستيراد والاستثمارات الأجنبية . وإذ لاحظت أن البلدان على استعداد أكبر لتشجيع التحرير عندما تكون الأسواق الدولية تنافسية ، قالت إنها تود تقديم الاقتراحات التالية لينظر فيها الفريق الحكومي الدولي:

- ١١' ينبغي تنسيق سياسة تحرير التجارة والمنافسة ؛
- ١٢' ينبغي أن ينصب الاهتمام بدرجة أكبر على دعم وتشجيع السلوك التنافسي ؛
- ١٣' ينبغي أن تتسم مجموعة المبادئ والقواعد بمزيد من الشمول وأن تكون ذات فائدة في الصفقات الدولية ؛
- ١٤' ينبغي أن تتمتع المجموعة بقوة قانونية إلى حد ما .

١٨ - وارتأى ممثل رومانيا أنه لا يمكن تطبيق وتنفيذ مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية إلا في إطار اقتصاد سوقي . وقال إن اقتصاد بلده قد نما قبل كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٨٩ في إطار نظام التخطيط المركزي ، وشرع بعد هذا التاريخ في تنفيذ عملية واسعة النطاق هدفها الاقتصادي الأساسي هو الانتقال إلى اقتصاد سوقي . وإنه تم لدى تنفيذ برنامج الإصلاح هذا اعتماد وتطبيق عدد كبير من التدابير التشريعية خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٢ ، تركز أساساً على ما يلي:

- إعادة تشكيل المؤسسات الحكومية وتحويلها إلى شركات تجارية مستقلة تعمل على أساس مبادئ الاقتصاد السوقي ؛
- تهيئة الظروف الملائمة لتنمية وتعزيز القطاع الخاص ؛
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية بإرساء إطار تشريعي متحرر يتيح منح المستثمرين الأجانب تسهيلات وضمانات كبيرة ؛
- تحرير الأسعار تدريجياً وتحديد الأسعار على أساس واقعي مع مراعاة التكاليف الدولية وإلغاء الإعانات المالية إلى حد كبير ، جنباً إلى جنب مع ضمان اتخاذ التدابير اللازمة للحماية الاجتماعية ؛

- تحرير التجارة الخارجية ؛
- تعديل النظام المالي والمصرفي لتلبية طلبات الاقتصاد السوقي .

١٩ - وعلى الرغم من أن بلده ليس لديه بعد قانون محدد بشأن الممارسات التجارية التقييدية ، فقد استرشدت بعض القوانين التي اعتمدت لإجراء الإصلاح الاقتصادي والمالي بالمبادئ والقواعد الرئيسية الواردة في المادتين ٣ و ٤ من الفرع دال من مجموعة المبادئ والقواعد . من ذلك مثلا القانون رقم ١٩٩٠/١٥ المتعلق بإعادة تنظيم المؤسسات التابعة للدولة لتكون بمثابة "إدارات مستقلة" وشركات تجارية ، الذي يقضي في الفصل الخامس منه ("الاتحاد والمنافسة الحرة") بحظر الممارسات المقيدة للمنافسة مثل الاتفاقات والقرارات والممارسات المتفاهم عليها وإساءة استخدام المركز المهيمن . وقد أدرجت أحكام أخرى لمكافحة السلوك غير المشروع في مجال المنافسة في القانون رقم ١٩٩١/١١ . وقد أحرز بلده أيضا تقدما في صياغة قانون محدد لحماية المنافسة تم وضعه بمساعدة خبراء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وخبراء من هيئات المنافسة في بلدان مثل الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا وألمانيا .

٢٠ - ووجه الشكر إلى هيئات المنافسة في الولايات المتحدة (لجنة التجارة الاتحادية ووزارة العدل في الولايات المتحدة في حزيران/يونيه ١٩٩٢) ، وفرنسا (مجلس المنافسة ووزارة الاقتصاد والمالية في أيار/مايو ١٩٩٢) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، على الحلقات الدراسية التي نظمت في رومانيا .

٢١ - وختاما ، قال إن القانون وحده لا يكفي ، حتى إذا كان قانونا سليما ، ما لم تنفذ أحكامه وتطبق على نحو ملائم . ولهذا الغرض ، قال إن بلده شديد الحرص على الحصول على المساعدة المتخصصة لتدريب موظفيه على المسائل الملموسة ذات الصلة بتنفيذ القانون ، أي على السبل والوسائل الكفيلة باكتشاف الممارسات التجارية التقييدية وإجراء الاستقصاءات والتحقيقات .

- - - - -